السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية – حالة تطبيقية –

الدكتور : حسين طلال مقلد

أستاذ مساعد ـ المعهد الوطني للإدارة العامة ـ سوريا

الملخص :

يمتلك الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية ,لكن هذه السياسة تفتقر إلى الاستراتيجية والأهداف .وترتبط بالعديد من اللاعبين الآخرين مثل شعوب الدول الأعضاء ,والحكومات ومؤسسات الاتحاد الأخرى.

في بحثي ,سأركز على سؤالين :
السؤال الأول يتعلق بالنظرية الأفضل من نظريات العلاقات الدولية التي تفسر السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

وسأطرح في السؤال الثاني : هل العضوية في الاتحاد الأوروبي أنهت السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء في سياسة خارجية واحدة للاتحاد الأوروبي؟

وسأركز على بعض أمثلة صنع القرار في مجال السياسة الخارجية .

Abstract :

The European Union (EU) has a foreign policy, but this policy lacks strategy and goals. It is connected with many other players, member state populations, governments and EU institutions.

In my research, I will address two major questions. The first question is related to the best theory of international relations which explains the EU foreign policy. The second one I will ask, is the membership in EU ends the national foreign policies of EU member states in single EU foreign policy ?

I will concentrate on some examples of decision making in the aspect of foreign policy.

يعتمد الإطار النظري للتكامل الأوروبي في قيام ما يعرف بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي على عدد من النظريات في عملية صنع واتخاذ القرار مثل الوظيفية الجديدة والبين حكوماتي والمؤسساتية الجديدة والعابرة للقوميات.

سنعرض من خلال هذا البحث ,التركيز على أهم المداخل المتعلقة بصنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وذلك من خلال عرض بعض الأمثلة العملية على صناعة القرار.

ويقسم البحث إلى أربعة أقسام وهي :

أولا : السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي

ثانيا:نظريات العلاقات الدولية التي توضح قيام السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وأهمها :

- **مدخل الوظيفية الجديدة**
- **المدخل البين حكوماتي الليبرالي**
- **المدخل المؤسساتي(المؤسساتية)**
- **المدخل النظري للأوربة**
- **البنائية الاجتماعية**

ثالثا:دراسة تطبيقية على نماذج لتصويت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة

رابعا :الخاتمة .

سؤال البحث :

بعد مرور 43 سنة على انطلاق مؤسسة التعاون السياسي الأوروبي ,و20 سنة على انطلاق مؤسسة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (الجناح الثاني من معاهدة ماستريخت) ,و15 سنة على إعلان السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة ,مازالت الضبابية تحيط بملف السياسة الخارجية الأوروبية ,في الوقت الذي تسهم فيه الدول الأعضاء في صناعة القرارات في هذا المجال لتعبر عن شوق للعودة إلى ممارسة استقلالية سيادتها الوطنية في مجال السياسة الخارجية والدفاع .

والسؤال :هل نجح الاتحاد الأوروبي بعد عقود من التكامل في بناء سياسة خارجية جماعية للاتحاد بمعزل عن الدول الأعضاء ؟

الفرضيات :أهم الفرضيات التي سيتناولها البحث :

الفرضية الأولى :لا توجد نظرية واحدة تفسر السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وتطورها ,بل تفسير السياسة الخارجية للاعب في العلاقات الدولية ذات طابع خاص مثل الاتحاد الأوروبي يعود إلى عدة نظريات في العلاقات الدولية

الفرضية الثانية :العضوية في الاتحاد الأوروبي ألغت السياسات الخارجية الوطنية للدول الأعضاء ,وحولتها إلى سياسة خارجية مشتركة للاتحاد الأوروبي .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في المساهمة في الجدل الأكاديمي حول مدى نجاح الاتحاد الأوروبي كمؤسسة إقليمية ممثلا بمؤسساته والدول الأعضاء بصياغة سياسة خارجية للاتحاد الأوروبي مستقلة عن السياسات الخارجية للدول الأعضاء ,وذلك من خلال توظيف نظريات العلاقات الدولية لفهم هذه الظاهرة السياسية في العلاقات الدولية .

المنهج المتبع :

أن المنهج المتبع في هذا البحث يجمع بين الوصف (تبين الحالة التي عليها ظواهر الواقع ,وذلك بالملاحظة)والاستنباط كونه ينطلق من تطبيق نظريات أساسية لتفسير مدى تأثير الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية على السياسات الخارجية للدول الأعضاء ,فالهدف من أي نظرية هو ,وصف الظاهرة وشرحها والتنبؤ بها .

التابع المستقل :نظريات العلاقات الدولية

التابع المتغير :السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

أولا: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي :

نشأ الاتحاد الأوروبي بوصفه منظمة شاملة في تشرين الثاني/نوفمبر 1993 ، بعد المصادقة على معاهدة ماستريخت ,وهو "منظمة تضم 27 دولة أوروبية قررت أن تتعاون في عدد كبير من المجالات، من السوق توحيد السياسة الخارجية ، ومن الاعتراف المتبادل بالشهادات المدرسية إلى تبادل السجلات الإجرامية [1]

وانبثقت السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي عن معاهدة ماستريخت والتي أسست لما يعرف بالركائز الثلاث للتعاون وهي :(**أنظر الشكل الرقم 1**).

الركيزة الأولى ,وتشمل السياسات الفوق قومية ,وتتم فيها صناعة القرار من قبل المفوضية الأوروبية في مجالات مثل :التجارة الخارجية ,اتفاقيات التعاون والشراكة ,العقوبات الاقتصادية ,سياسات التنمية ,اللاجئين والمهاجرين ,منع الصراعات والسياسات الداخلية .

الركيزة الثانية ,وتشمل صنع القرار في مجالي السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الدفاعية والأمنية المشتركة التي أقرت في عام 1999 .وتشمل السياسة الخارجية والأمنية ,وإدارة الأزمات,وحفظ السلام .وتتم صناعة القرار في المجلس الأوروبي من خلال الإجماع بين الدول الأعضاء (الأسلوب البين حكوماتي).

الركيزة الثالثة :وتشمل التعاون في حقلي العدل والشؤون المحلية والأمن الداخلي. وتتم صناعة القرار بالإجماع من خلال الأسلوب بين الحكوماتي في المجلس ,بالإضافة إلى المكتب الأوروبي للشرطة (اليورو بول).

(الشكل الرقم 1)

الاتحاد الأوروبي

الركيزة الأولى	الركيزة الثانية	الركيزة الثالثة
الركيزة الأولى **الجماعة الأوربية** **جماعة الفحم والصلب** **الجماعة الاقتصادية الأوروبية (فيما بعد سميت الجماعة الأوروبية** **جماعة الطاقة الذرية الأوروبية .**	**الركيزة الثانية** **السياسة الخارجية والأمنية المشتركة** **التعاون السياسي الأوروبي**	**الركيزة الثالثة** **القضاء والشؤون المحلية** **(تمت إعادة تسميته التعاون الشرطي والقضائي في شؤون الجريمة).**

المرجـــع :

A brief guide to the EU and its legislative processes, June 2011 .p.

بدورها استبدلت "معاهدة لشبونة الإصلاحية TEU",التي دخلت حيز التنفيذ في 1 كانون الأول 2009 ,بنية الركائز الثلاثة بالركيزة الوحيدة والتي منحت الاتحاد الأوروبي شخصية رسمية واحدة لاستبدال الجماعات الأوروبية .وبالتوازي ,حل الاتحاد الأوروبي محل الجماعات الأوروبية في عضوية المنظمات الدولية ومنظمة التجارة العالمية [2]

وأحدثت معاهدة لشبونة ثلاث مؤسسات أساسية وهي :رئاسة دائمة للمجلس الأوروبي [3] ,إعادة تجديد لموقع الممثل الأعلى للسياسة الأمنية والشؤون الخارجية , [4] وجهاز دبلوماسي يسمى "خدمة التحرك الخارجي الأوروبي" (EEAS) [5]

وجاء في المادة 17 من هذه المعاهدة ,السياسة الخارجية والأمنية المشتركة تتضمن جميع الأسئلة المتعلقة بأمن الاتحاد الأوروبي ,وتتضمن الإطار المتقدم للسياسة الدفاعية المشتركة ,والتي ستقود إلى الدفاع المشترك ,وهو ما سيتم تقريره في مجلس الاتحاد ".وتضيف :"السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي سوف تتضمن الإطار المتقدم للسياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي .هذا سيقود إلى دفاع مشترك حيث يتصرف المجلس بشكل جماعي ويقرر " [6] كما دعت المادة رقم 34 من المعاهدة إلى وجود تنسيق كبير بين الدول الأعضاء في المنظمات الهامة ولا سيما مجلس الأمن الدولي [7].

وجاء كذلك في المعاهدة :"سياسة الاتحاد الأوروبي ... يجب أن لا تلحق أي إجحاف بطابع السياسة الأمنية والدفاعية للدول الأعضاء ,وأن تحترم التزاماتها الوطنية وتمثيلها الوطني مع الدول الثالثة ,أو في المنظمات الدولية ,أو على المسؤولية الهامة لمجلس الأمن وأعضائه في توطيد الأمن والسلم العالميين " [8] .

ثانيا:نظريات العلاقات الدولية التي توضح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي :

الاتجاه السائد في أدبيات العلاقات الدولية ليس دائما يوضح أو يشرح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لأن عملية صنع القرار في مجال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هي عملية تقوم على توافق وإجماع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولا تندرج ضمن نظريات التكامل ,وفي حال تهميش الدول الكبرى (بريطانيا ,فرنسا وألمانيا)لهذه السياسات وعدم وضعها في قمة أولويات أجنداتها الوطنية فقد يؤدي ذلك إلى تهميش صناعة القرار في هذه المجالات [9] . وبالتالي سيتم التركيز على أهمية دور الدولة

(البين حكوماتي) وأهمية التنويه إلى نظريات التكامل مثل الوظيفية الجديدة والمؤسساتية ,ونظريات ذات طابع اجتماعي مثل البنائية الاجتماعية .

1. **مدخل الوظيفية الجديدة** :ومؤسسها "ارنست هاس ,واشتهرت هذه النظرية حتى السبعينات من القرن العشرين ,وأصبحت النظرية الرسمية للتكامل الأوروبي ,وأهم فرضياتها :

أ- التكامل يكون تدريجي ,وينتشر من مجال الفحم والفولاذ إلى الاقتصاد بشكل كامل ,ليصبح خارج سيطرة الدولة .

ب- جماعات المصالح والأحزاب السياسية اللاعبون الأساسيون في دفع التكامل ,والتي تصبح لاعبا دوليا ".

ت- عملية التكامل تنتقل من خلالها القوة تدريجيا من مركز إلى مركز جديد ,فالتكامل في جانب يجعله ضرورة في مجالات أخرى ويعود الفضل في ذلك إلى النخب العابرة للقوميات وجماعات المصالح في الوصول إلى سياسة خارجية جماعية [10] .

ث- الدولة ليست لاعب موحد .

ج- التكامل يحد من سيادة الدول .

وتوقع الوظيفيون الجدد تطور التكامل الأوروبي إلى مرحلة أوربة المصالح والهويات في عملية التكامل الأوروبي في الستينيات والسبعينيات .ويعتقد الوظيفيون الجدد أن المصالح والهويات ستتغير من خلال عملية التفاعل داخل الجماعة [11] .

وتقدم الوظيفية الجديدة تعريفا لمفهوم "فوق القومية "على أنه لا يعني نقل سيادة الدولة إلى مستوى فوق مستوى الدولة ,ولكن يعني تجميعا لسيادة الدول المختلفة في مستوى أعلى ,وتتم ممارسة هذه السيادة بشكل مشترك وليس منفردا –كما كان في السابق –من خلال المؤسسات فوق القومية [12] .

وتتوقع الوظيفية الجديدة من المؤسسات الأوروبية الآتي: [13]

أ- أن تدفع المفوضية الأوروبية نحو تكامل أكثر,وصناعة قرار فوق قومي ,وأن تلعب دور المبادر السياسي والوسيط .

ب- أن تدعم المحكمة الأوروبية التكامل السياسي ,وتعزز "قانون الجماعة" .

ت- يتوقع من البرلمان الأوروبي (المؤسسة الفوق قومية) ,أن يكون حليفا طبيعيا للمفوضية الأوروبية بالرغم من أن اختيار أعضاء البرلمان يتم من قبل شعوب الدول الوطنية ,وهم منقسمون سياسيا وإيديولوجيا في عملهم اليومي .ويتوقع الوظيفيون الجدد أن يطور البرلمانيون الأوروبيون ولاءات جديدة تجاه الاتحاد الأوروبي والفكر الأوروبي ,وبالتالي سيدافعون عن المصالح الأوروبية ,وليس عن مصالحهم الوطنية .

ث- يتحول المجلس الوزاري الأوروبي بفعل عامل الانتشار من طابعه البين حكوماتي وتركيزه على المصالح الوطنية إلى الطابع الفوق قومي والمصلحة الأوروبية .

وتركز الوظيفية الجديدة على عملية التأهيل الاجتماعي لنخب صناعة القرار الوطنية من المسؤولين وموظفي المؤسسات الأوروبية ,وتراهن على تحويل انتماءاتهم من مسؤولين وطنيين إلى الانتماءات الفوق قومية والولاء للمؤسسات والمصلحة الأوروبية في عملية صنع القرار,وتؤكد على الانسجام ,وتتجه إلى الموقف الوسط وتوطيد مصالح وهوية الاتحاد الأوروبي المشتركة ,إلى جانب الهويات والمصالح الوطنية.

فعبر الوقت والعمل عن قرب والمشاركة في عملية صنع القرار, ستطور النخب انتماءات أوروبية وتفضيلات جماعية بدل الوطنية .وتتوقع الوظيفية من مسؤولي المفوضية الأوروبية (المفوضون الـ27 والموظفون في المفوضية)أن يمثلوا المصلحة الأوروبية في حل المشاكل . وستلعب هذه النخب الفوق قومية دورا هاما في إقناع النخب الوطنية بإيجابيات عملية التكامل الأوروبي والتعاون الفوق قومي [14] .

وقد وجهت انتقادات إلى نظرية الوظيفية الجديدة أهمها :

- تركيزها بشكل أكبر على شأن النخب في التكامل على حساب شأن المشاركة الشعبية في عملية التكامل
- عدم تفسيرها لركود التكامل والطابع البين حكوماتي
- لم تفسر عملية التحول من الوظيفية إلى الانتشار السياسي .

كل ذلك أدى إلى تراجعها لصالح المدخل البين حكوماتي .

2. **المدخل البين حكوماتي الليبرالي** :مؤسس هذا المدخل هو أندرو مورافسيك من خلال كتابه "خيار أوروبا " عام 1958 ,وجاء فيه :"بغض النظر عن غنى الوظيفية الجديدة بالمفاهيم ,فهي اليوم تعد بأنها قدمت تبرير غير مقنع للتكامل ودوافع ظاهرة الجماعة الأوروبية .فالوظيفيون الجدد اعتمدوا على دور التكنوقراط الذي سيقود إلى

تقدم تدريجي وأوتوماتيكي وباتجاه تكامل أعمق وتأثير فوق قومي ...بالمقابل ,عملية بناء الجماعة الأوروبية بدأت من خلال سلسلة من الارتباطات والمساومات بين الحكومات ,لتصل إلى شكلها المناسب " [15]

وأهم فرضياتها :

أ- الدول مازالت تسيطر بشكل كامل على عملية التكامل , يقول مورافسيك" :"المصدر الأول للتكامل الأوروبي يقع على مصالح الدول ذاتها والقوة النسبية لكل منها التي تحملها إلى بروكسل " [16] ,ويشكك "مورافسيك" في نية الدول الأعضاء بنقل السيادة في مجال السياسة الأمنية ,وذلك لاختلاف المصالح بين الدول [17] .

ب- الدول الوطنية لديها فكرة واضحة حول ما تريد و تفضيلاتها وكيف تفرضها على طاولة المساومات .

ت- تعتمد الوظيفية الجديدة على مستويين للتحليل :صياغة التفضيلات المحلية والمساومات البين حكوماتي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

ث- قوة المساومة لدى الدولة تحدد النتيجة في عملية التفاوض .

ج- لا تؤمن بالاعتمادية والتنشئة الاجتماعية لنخب صناعة القرار .

ح- لا تؤمن بالمؤسسات فوق القومية(مثل المفوضية) .

خ- تركز على تأثير اللاعبين الآخرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وتقلل من أهمية مخرجات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة .

د- لا يوجد جهاز أعلى من الدولة ,التكامل و الفوق قومية طريق إيحائي ,

ذ- تعرف التكامل بأنه عملية دمج المصالح المحلية .

ر- الدول ستحصل على منافع اقتصادية من التكامل .

ز- التكامل لا يهدد البقاء السياسي الطويل للدولة .

ويرى مورافسيك أن السياسة المشتركة ستوجد في حال توفر ثلاثة شروط :

أ- عندما تحصل الدول على تفضيلاتها بينما الدول الأخرى لا تفضيلات لديها في الشؤون التي يتم تداولها

ب- عندما تقوم دولة بتغيير موقفها تحت تأثير التهديد بالعزل .

ت ـ في حال كانت التبعات الاقتصادية للسياسة المشتركة لدولة من الدول الكبرى تنعكس إيجابا لصالح هذه الدول.

ويؤكد منظري المدخل "البين حكوماتي الليبرالي " أن التكامل ممكن في السياسات الدنيا (التجارة والاقتصاد والصحة وتحقيق الرفاه للأفراد) ,وهو غير ممكن في السياسات العليا (الأمن القومي المتمثل بالبقاء للدولة ـ القوة العسكرية ـ خدمة المصلحة الوطنية),فهي ستشكل خرقا لسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد .

ويعد مفهوم السيادة في قلب المدخل البين حكوماتي .

و يجادل غوردون Gordon,أحد منظري المدخل البين حكوماتي الليبرالي ,بأن "تكاليف وأثمان التكامل مازال ينظر إليها بأنها أعظم من المنافع الهامة وخصوصا في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ,وذلك في حال مقارنتها بالسياسة التجارية ,السياسة النقدية والحدود المفتوحة حيث تكون هنا منافع الوحدة أكبر من الخسائر المترتبة على تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها القومية " [18] .

وقد عززت معاهدة لشبونة الإصلاحية لعام 2007 التي دخلت حيز التنفيذ في كانون الأول 2009 ,مبدأ البين حكوماتي, من خلال التأكيد على الإجماع في مجالي السياسة الخارجية والدفاعية المشتركتين كما سبق وذكرنا .

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية [19] :

أ ـ أثبتت عملية المصادقة على معاهدة ماستريخت ,أن مخرجات التفاوض ليست واضحة وأن الدول ليسوا لاعبين عقلانيين ,وقوة المساومات النسبية غير واضحة .

ب ـ لم يحسب حساب للاستقلال المؤسساتي ضمن الاتحاد الأوروبي

ت ـ لم يأخذ بعين الاعتبار التأثير القوي للاتحاد الأوروبي أو رئاسة المفوضية الأوروبية (جاك ديلور).

ث ـ المغالاة في التركيز على السيادة الوطنية ,وقللت من شأن الاعتمادية العالمية .

ج ـ التقليل من أهمية الاعتمادية العالمية

ح ـ لم تركز على تغير المواقف المحلية للأطراف أثناء التفاوض .

خ ـ الحكومات لديها مصالحها المتعددة والمختلفة والتي لا تتمثل فقط في المصالح الصناعية .

د- امتاز مورافسيك (مؤسس النظرية) بكره اللاعبين العابرين للوطنية .

كل هذه الانتقادات أدت إلى إعادة النظر في هذه النظرية والبحث عن مدخل نظري آخر .

3.المدخل المؤسساتي (المؤسساتية) :وتعرف المؤسسات بأنها مجموعة من التمثيليات المشتركة والممارسات الاجتماعية والقواعد الرسمية والقيم والتي تحد من التفاعل البشري وتمكنه في الوقت ذاته.

ويندرج المدخل المؤسساتي ضمن الجيل الثالث من نظرية الليبرالية الجديدة ,فقد حفزت أفكار المدخل المؤسساتي عملية التكامل الأوروبي ,حيث ركزت المؤسساتية على أهمية دور الاتحاد الأوروبي العالمي, وتتسم بـ[20] :

أ- يركز المؤسساتيون على أهمية نمو المؤسسات إلى الحد الذي أصبح فيه القرار مؤسساتي ,فالمفوضية الأوروبية أصبحت لها أجندتها الخاصة وإمكانياتها ,وأصبحت قادرة على العمل بشكل مستقل عن الدول .

ب- المؤسساتية الجديدة أصبحت بشكل متزايد مهتمة بتحليل سلوك الدولة العضو ,وتحديد الطرق التي من خلالها تتوافق الدول على توحيد سلوكها من خلال المضمون المؤسساتي .وهذا أدى إلى أن الأجندة الواسعة للتكامل الأوروبي أدت إلى تعزيز دور هذه المؤسسات على حساب سيطرة الدول .

ت- يؤكد المؤسساتيون أن الاتحاد لأوروبي ليس مجرد منظمة بين حكومات ,فهو شبكة واسعة من عمليات السياسة ,وهي سياسات فوق قومية وعابرة للحكومات وللوطنيات .

وتعرف المأسسة أوروبا بأنها :"استقرار التفاعلات الاجتماعية بين هؤلاء الفاعلين والتي تسمح للحقل بإعادة إنتاج ذاته .فهذا التعاون المتنامي بين الأوروبيين في عدة مجالات والذي يقوم على تضاعف المجالات العابرة للقوميات والتي من خلالها تتفاعل المجموعات المنظمة (الشركات ,الحكومات ,مجموعات المصالح).كما تصعد نخبة المجتمع الأوروبي من خلال تأسيس خطوط أفقية والتي تعبر الحدود الوطنية .هذه المجالات تتلاحم في مجالات عدة مثل الصناعة المتقدمة و الكرة نظرا للتفاعل الاجتماعي[21] .

يشرح مارك بولاك ,"الاتحاد الأوروبي هو بدون شك المنظمة الأكثر تنظيما في العالم ,مع جهاز مؤلف من مؤسسات بين حكوماتي وأخرى فوق قومية وجهاز متنامي من التشريع والثاني ما يعرف بقانون الاتحاد الأوروبي . ونلاحظ ان تركيز علم الاجتماع على ديناميكيات الأوربة باعتبارها آلية لانبعاث المجتمع الأوروبي[22] .

وتتمثل المؤسسات الاجتماعية في مجال السياسة الخارجية الأوروبية في إطار القواعد غير المكتوبة ,والقوانين والممارسات ,الموجودة ضمن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي مثل اجتماعات وزراء الخارجية التي تعقد كل ستة أشهر من خلال الرئاسات الأوروبية ,المشاورات والاتفاقيات الاستثنائية .

4-المدخل النظري للأوربة : ويشكل مدخلا وسطا يجمع بين المداخل السابقة ,فهو يقبل بتأقلم الدول الأعضاء في الاتحاد مع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وعملية صنع القرار فيها وبناها وقواعدها,وفي الوقت ذاته يعترف بأن الدول الأعضاء هم مشاركون ناشطون في تشكيل .

يشير مفهوم الأوربة إلى عملية مباشرة وغير مباشرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد وبين الاتحاد والدول الأعضاء فرادى ,ومن خلال هذه العملية تؤثر المؤسسات واللاعبون والسياسات كلا على الآخر بنيويا وأيديولوجيا وإجرائيا [23] .

ويصور مدخل الأوربة الدول الأعضاء على أنها موضوع للإكراه والتوتر والفرص والتأثير من خلال عضوية الاتحاد الأوروبي ,فهذه الدول كأعضاء في النادي الأوروبي عليها أن تطبق القواعد الأوروبية على سلوكها وأن تلعب دورا في نظام السياسة الأوروبية الخارجية .

ويؤكد مدخل "الأوربة" على أهمية الدور الذي يؤديه اللاعبون غير الحكوميين والنخب المتأوربة في صياغة السياسة الخارجية الوطنية للدول الأعضاء. [24]

5-النظرية البنائية الاجتماعية :وهي نظرية تختلف عن النظريات الأخرى وتنضم إلى ما يعرف بالنظريات الـ"ما بعد الوضعية" **وهي النظريات التي لا تعترف بالقيمة المعرفية للعلم في تفسير العالم الخارجي وفهمه** , وتركز على الجانب الاجتماعي وعلى تأثير عناصر مثل الهوية والمعايير والمبادئ والتأهيل في بناء التكامل .

ويعد البنائيون أن سلوك الفرد في حالة المجتمع ,والدولة في حالة العلاقات الدولية, يتحدد من خلال الهوية التي تميزه أو يعترف بها ويقرها الفاعل.

وقد طور الكسندر وندت (Alexander Wendt) هذه النظرية, في مقال له عام 1992 بعنوان "الفوضى هي ما تصنعه الدولة ",وحصل هذا المقال على أهمية واسعة في العلاقات الدولية .

وتركز البنائية الاجتماعية على عملية التأهيل الاجتماعي للنخب (التي تتقاطع فيها مع نظرية الوظيفية الجديدة), وتقوم على فكرة أن مؤسسات السياسة الخارجية الأوروبية والاتصالات المتكررة والروابط التي تجمع بين المسؤولين الرسميين في المفوضية ومؤسسات الاتحاد من جهة ووزراء خارجية الدول الأعضاء , والمسؤولين الوطنيين في الاتحاد والعاملين الوطنيين في مؤسسات الاتحاد , والعمل ضمن مجموعات العمل في التعاون السياسي الأوروبي ,الإعلانات المشتركة ,والتقارير المشتركة ,وتبادل الموظفين الوطنيين بين وزارات الخارجية والسفارات المشتركة ,جميع هذه الأشكال نقلت ,ولو بشكل جزئي ,سلوك السياسة الخارجية من سيطرة الدول -الأمة إلى اتجاه المساعي الجماعية ,من خلال شبكة عمل عالية المستوى مع تأثيرات تحولية [25] .

وتشير تونرا إلى أن التأهيل الاجتماعي للدبلوماسيين الأيرلنديين في النظام الدبلوماسي الأوروبي ,من خلال مجموعات العمل الأوروبي المختلفة في مجال السياسة الخارجية,أدت إلى أن يصبح الالتزام بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هو أولوية .وأدت عملية التأهيل الاجتماعي للنخب إلى تبني الدبلوماسيون الأوروبيون الشباب للقيم الأوروبية وجعلها عالمية حيث أصبح هناك تفكير في إطار الإجماع الأوروبي .فدائما التساؤل لدى الدبلوماسي الأوروبي ماذا سيقول شريكنا الأوروبي ؟وما وجهة نظر الاتحاد الأوروبي ؟ فالعديد يرون أن انضمام ايرلندا إلى الاتحاد أعطى السياسة الخارجية الايرلندية معنى وأهمية وحقيقة [26] .

حسب البنائيون ,الدول تصبح أكثر التزاما بتبادل وجهات النظر ,والبدء بتصور مصالح مشتركة وفي النهاية ,تصبح أكثر تأهيلا كلما كانت فترة انضمامها إلى الاتحاد أطول ,وقد كشفت دراسة أنه كلما كانت فترة انضمام الدول العضو إلى الاتحاد أطول كلما كانت قراراتها أكثر توافقا مع الغالبية في الاتحاد,كما أن الرغبة بالتصويت مع الغالبية تزداد ,ما يعزز سلوك الانسجام التصويتي ,حسب التأهيل الاجتماعي [27] .

ويضيف البنائيون أن صناعة القرار في مجال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي يقع على عاتق ديناميكيات التأهيل الاجتماعي ,فاللاعبون الأساسيون هم الممثلون الوطنيون رفيعي المستوى ,والنموذج التفاوضي الأساسي يتعلق بالإقناع .

وتعتبر البنائية أن الاتحاد الأوروبي أصبح يتمتع بسيادة أكبر ،كم أن سيطرة الدولة الوطنية على السياسة الخارجية أصبحت مقيدة ,وذلك عبر إنشاء مؤسسات مشتركة في مجال السياسة الأمنية والخارجية المشتركة ,فهذه السياسة

,جاءت لتكمل "القوة الناعمة "الاقتصادية للاتحاد ,ومع لشبونة أصبحت هذه السياسة أكثر طموحا . ويركز منظرو البنائية الاجتماعية على الاتحاد الأوروبي من خلال عدة مكونات مختلفة للمفهوم الأمني أهمها [28] :

أ- أصبح الاتحاد الأوروبي يتمتع بدرجة من الاستقلالية ,كما أنه أصبح بحكم استقلاليته يؤدي دورا مهما في خلق القيم المشتركة في العالم .

ب- أصبح الاتحاد الأوروبي لاعبا أمنيا هاما.

ت- أصبحت لدى الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية سيتم تعزيزها في المستقبل .

ث- يملك الاتحاد الأوروبي الموارد والقدرات المرتبطة بمؤسسات قوية ،تؤهله للتأثير وفرض أجندات مشتركة وتفاهمات حول السياسة الأمنية في الدول الأعضاء.

ثالثا :دراسة تطبيقية على نماذج لتصويت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة :

جاء في بيان صادر عن الاتحاد الأوروبي في 2011 حول العلاقات بين الاتحاد والأمم المتحدة بأن الدول الأعضاء في الاتحاد صوتوا بإجماع على 97٪ من القرارات المرفوعة للتصويت .كما أن هذه الدول تساهم بـ38٪ من ميزانية الأمم المتحدة وأكثر من خمسي عمليات حفظ السلام .ومنذ عام 1974 يعد الاتحاد الأوروبي عضوا مراقبا في المنظمات المتخصصة ,كما أنه عضو كامل العضوية له حق التصويت في عدد من مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)ومنظمة التجارة العالمية منذ 1995 .كما يعد الاتحاد الجهة الوحيدة من غير الدول الذي يشارك في أكثر من 50 معاهدة دولية مثل معاهدة الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي [29] .

كما تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في الثالث من أيار 2011 القرار رقم A/65/276 , القاضي بمنح الاتحاد الأوروبي منزلة المشاركة بأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب بتصويت 180 دولة "مع "وامتناع كل من سورية وزيمبابوي فيما لم تشارك 10 دول في التصويت .

ومن أهم الدراسات السابقة التي سلطت الضوء على تصويت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رسالة دكتوراه بعنوان :"

فقد رصدت رسالة دكتوراه 643 انشقاقا للدول الأعضاء عن الجماعة في التصويت على 224 قرارا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة بين

عام 1992 إلى عام 2003 ,وجاءت كل من فرنسا والمملكة المتحدة بالمرتبة الأولى في الانشقاق عن الجماعة بمعدل 37٪ من الانشقاقات وتوزعت هذه الانشقاقات على الشكل التالي :فرنسا 119 المملكة المتحدة 117 , ايرلندا 75 ,اليونان 50 , اسبانيا 55 ,السويد 37 ,البرتغال 34 , ,النمسا 31 , الدنمرك 24 فنلندا22 , ألمانيا 22 هولندا 20 ,لوكسمبورغ 13 , ايطاليا 13 وبلجيكا 11 .وأهم الانشقاقات في التصويت كانت في المجالات التالية :السلاح النووي 187 ,إنهاء النظام الاستعماري 112 ,تقرير المصير والسيادة 65 ,المرتزقة 61 ,نزع التسلح 52 ,الصراع العربي الإسرائيلي 50 ,الأمن والسلم 50 ,التدويل 38 ,حقوق الإنسان 27 [30].

وسنحاول من خلال هذا القسم إسقاط نظريات العلاقات الدولية على تصويت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على بعض القرارات في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ,مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية ومجلس الأمن الدولي .

1) الحالة الأولى :القرار A/HRC/19/L35 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، في جنيف، في 22 أذار 2012 والذي يقرر في مادته الرقم 9 على :"يوفد بعثة دولية لتقصي الحقائق يعينها رئيس مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في ما يترتب على المستوطنات الإسرائيلية من تداعيات بالنسبة إلى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ,وبخاصة في القدس الشرقية ",وجاء في حيثيات القرار "يرحب المجلس بالاستنتاجات التي توصل إليها مجلس الاتحاد الأوروبي في 8 كانون الأول 2009 بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط ,والتي أكد فيها مجلس وزراء الاتحاد مجددا أن المستوطنات ,والجدار الفاصل ,حيث البناء على أراض محتلة ,وهدم المنازل وعمليات الإجلاء هي عمليات غير شرعية بموجب القانون الدولي " [31],إلا أن ذلك لم يمنع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من الاختلاف في التصويت الذي تبني بغالبية 36 صوتا، وامتناع 10 دول عن التصويت ,فقد كان موقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (وطبعا الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان)على الشكل التالي [32]:

ـامتناع عن التصويت :جمهورية التشيك ,هنغاريا ,إيطاليا ,بولندا ,رومانيا وإسبانيا

ـمع القرار :النمسا ,بلجيكا

ـعارض القرار :لا يوجد

وبالتالي فهذا يطرح سؤال حول كيف أن الدول ذاتها التي تبنت في 2009 بيان للاتحاد الأوروبي ,عادت وامتنعت عن التصويت على مضمون هذا القرار الصادر عن الأمم المتحدة ,ما يظهر الازدواجية في التعامل بحسب المستوى فالتوافق بين الدول الأعضاء يحصل على مستوى اتخاذ القرار ضمن الاتحاد الأوروبي ولكن هذا التوافق ينعدم في المحافل الدولية .

2) الحالة الثانية :التصويت على قرار منح فلسطين العضوية في اليونسكو عام 2011 :فقد انقسمت الدول الأعضاء الـ27 حول هذا القرار على الشكل التالي :

ـأيد القرار 20 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد ,

ـعارضته أربعة دول أعضاء وهي : السويد –ألمانيا –هولندا – ليتوانيا ,

ـامتناع عن التصويت كل من ايطاليا –الدنمرك –البرتغال

3) الحالة الثالثة **:التصويت على قرار منح فلسطين مكانة المراقب في الأمم المتحدة:** بالرغم من دعم الممثلة الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية كاترين اشتون لعضوية فلسطين لقرار منح فلسطين العضوية كعضو مراقب في الأمم المتحدة,لكن ذلك لم يمنع الدول الأعضاء في الاتحاد من الانقسام بين مؤيد ومعارض للقرار ,حيث جاء التصويت على الشكل التالي :

ـمع القرار : فرنسا ,السويد ,ايطاليا .

ـالامتناع : المملكة المتحدة ـألمانيا –هنغاريـاليتوانيا –هولندا –بولندا –مولدافيا –رومانيا –سلوفاكيا –سلوفينيا.

ضد :تشيكا

ومن تحليل موقف أوروبا من عضوية فلسطين في اليونسكو عام 2011 وموقفها من منح الفلسطينيين كعضو مراقب ,نصل إلى النتائج التالية(أنظر الجدول الرقم 3):

1. في موضوع التصويت على قرار الجمعية العمومية المتعلق بعضوية فلسطين في اليونسكو ,نلاحظ أن ثلاثة دول انتقلت من الامتناع في 2011 على قرار عضوية فلسطين في اليونسكو إلى التصويت بنعم على منح فلسطين صفة المراقب في الأمم المتحدة وهي :ايطاليا ,الدنمرك ,البرتغال

2. ثلاثة دول انتقلت من التصويت بـ"لا" على قرار عضوية فلسطين في اليونسكو إلى التصويت بـ "نعم "على منح فلسطين صفة المراقب : ألمانيا ,هولندا وليتوانيا

3. السويد انتقلت من التصويت بـ"لا "على عضوية فلسطين في اليونسكو إلى التصويت بـ "نعم "على الاعتراف بفلسطين كعضو غير دائم في الأمم المتحدة في 2012

4. امتناع المملكة المتحدة عن التصويت على قرار منح فلسطين العضوية غير الدائمة في الأمم المتحدة جاء غير متوافق مع الرأي العام البريطاني ,الذي أيد بنسبة 72٪ حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته وعبر 58 ٪ عن دعمهم لتصويت حكومتهم "بنعم "على القرار في الجمعية العمومية وفقط أيد 8٪ من البريطانيين تصويت حكومتهم بـ "لا "وذلك حسب موقع A you Gov/Avaaz

5. يمكن بالاعتماد على النظرية البنائية الاجتماعية تفسير الموقف التشيكي "المعارض لعضوية فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة وذلك للأسباب التالية [33] .

- حداثة عهد تشيكيا في عضوية الاتحاد الأوروبي في أيار 2004 ,حيث كانت الفرصة أمام التأهيل الاجتماعي غير متاحة .

- تأثر التشيك بالناتو فهي عضو في الناتو منذ عام 1999 فما زالت هوية التشيك هي هوية تابعة للناتو ولأمريكا .

- الموقع الجيو سياسي والخبرة التاريخية ,فالتشيك هي جمهورية صغيرة ,وجدت في الاتحاد غطاء لحماية مصالحها ولكنها مازالت تخاف من هيمنة الدول الكبرى الأخرى ,ولذلك نجدها تتمسك بشكل كبير بسيادتها وتصر على تفردها بقرارها الوطني .

4)الحالة الرابعة : امتناع ألمانيا عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 المتعلق بفرض منطقة حظر جوي فوق الأجواء الليبية ,على عكس شركائها في الاتحاد فرنسا وبريطانيا اللتان قادتا العمليات في منطقة حظر الطيران.

رابعا :الخاتمة

وفي الختام نرى أن تفسير السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي يعود إلى عدة نظريات في العلاقات الدولية منها النظريات ذات الطابع العقلاني (الوظيفية الجديدة- المدخل البين حكوماتي الليبرالية –المؤسساتية ومدخل الأوربة), والأخرى ذات الطابع الاجتماعي(البنائية الاجتماعية) .

و نجمل أهم النتائج التي توصلنا إليها في معرض بحثنا :

1. يشكل المدخل "البين حكوماتي الليبرالي" المدخل الأفضل لتفسير السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لجهة صنع القرار في الاتحاد ,فمازالت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة تعاني من الطابع البين حكوماتي الكامل ,وذلك لما تطلبه من إجماع في جهاز صنع القرار .وهذا ما يطبق على جميع القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية ,بما فيها اتفاقيات الشراكة مع دول ثالثة ,ويبقى الحل باعتماد نظام الأغلبية المؤهلة خلال 10 سنوات مما سيخلق نحو من الطابع الأخلاقي لتبني القرار في حال اعتماده من الأغلبية [34] .

2. أثبتت الدراسة صحة فرضيات الوظيفية الجديدة والبنائية الاجتماعية حول أهمية النخب في عملية التكامل ,فدعم النخب كان على الدوام أكبر للمشروع الأوروبي من الدعم الشعبي ,ويشير مقياس الرأي العام الأوروبي "اليورو بارومتر 54 في عام 2000 ,إلى أن دعم النخب للتكامل وصل إلى 84٪ في الدنمرك , 98٪ في ألمانيا ,بينما وصل الدعم الشعبي للتكامل في بريطانيا 28٪ ,و 79٪ في لوكسمبورغ [35] .

ويتفوق دعم النخب للاتحاد الأوروبي على دعمها للدولة القومية ,فقد وصل دعم النخب الإسبانية للمشروع الأوروبي إلى 90 ٪ مقابل 10٪ للدولة القومية ,وفي هنغاريا 65٪ مقابل 35٪ للدولة القومية, وفي ليتوانيا 55٪ مقابل 45٪ للدولة القومية ,وفي البرتغال 65٪ للاتحاد مقابل 35٪ للدولة القومية .كما وصل دعم النخب الصربية للاتحاد (الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد) إلى 73,3٪ مقابل 26,7٪ للدولة القومية [36] .

إلا أن صحة هذه الفرضية لم ينعكس على زيادة الانسجام التصويتي بين الدول الأعضاء في الاتحاد في المحافل الدولية ,فقد رأينا أن الدول تتفق على الصعيد الأوروبي وتختلف في التصويت على صعيد الأمم المتحدة .

3. لم تلغ العضوية في الاتحاد السياسات الخارجية الوطنية التي بقيت تعبر عن مواقفها حيال المواقف الدولية المتعددة وخصوصا في مجالات السياسة الخارجية .

4. بالنسبة للنظرية المؤسساتية ,فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه "اليورو بارومتر "عام 2010 ضعف إيمان مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالمؤسسات ,وكانت النتائج على الشكل التالي :49٪ من المواطنين الأوروبيين المستطلع آرائهم قالوا أن عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي هي "شيء جيد ",بينما فقط 42 ٪ قالوا بأنهم يثقون بالمؤسسات الأوروبية [37] .

ونلاحظ أن الدول الأعضاء ساهمت إلى حد ما في فشل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ,ونورد مثالين على ذلك :

1. عدم رغبة بعض الدول وعلى رأسها المملكة المتحدة بأن يكون للاتحاد الأوروبي دورا في مجال السياسة الخارجية وان يبقى دوره محصورا في المجال الاقتصادي , فقد عارض ممثلها في البرلمان الأوروبي قرارا للبرلمان بإمكانية حصول الاتحاد الأوروبي على مقعد في مجلس الأمن الدولي .

2. تذبذب مواقف بعض الدول ,فالسويد انتقلت من المعارضة لعضوية فلسطين في اليونسكو بالأمم المتحدة إلى الموافقة على عضوية فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة .

قائمة المراجع :

1. مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان ,المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية , مركز الخليج للأبحاث دبي 2008 ,ص 30

2. A brief guide to the EU and its legislative processes, June 2011 .p.6

3. Article 15§5, Treaty on European Union (TEU)

4. Article 18§1, TEU

5. Article 27§3, TEU

6. Federiga Bindi ,The foreign policy of the European Union assessing Europe s role in the world ,Washington ,2010.p.42

7. Ibid.44

8. Wong, Reuben and Hill ,Christopher,(2011), National and European foreign policies towards Europeanization ,Rutledge advances in European politics, New York .p.54

9. Gross ,Eva ,(2009),The Europeanization of national foreign policy continuity and change in crises management ,Palgrave Macmillan.p.3-4

10. Guraziu ,Rudi –European Union Foreign Policy making towards the westren Balkans ;Lessons learned –submitted to Middlesex University –School of health and social science –Master of Arts in international relations -September 2008 P.29

11. Osswald, Marius (August 2005)The Europeanization of national foreign policy the domestic impact of European Union membership on the post –Neutral countries Ireland and Austria ,University Konstanz.p.9

12. محمد مصطفى كمال ,فؤاد نهرا –صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت آب 2001,ص19

13. Cini ,Michelle , (2007)European Union politics ,second edition ,Oxford.p.93

14. Cini ,Michelle , Op.cit.p.91-92

15. Guraziu , Rudi –Op.cit. P.30

16. Hill ,Christopher and Smith ,Michael, (2005) International relations and the European Union, Oxford.p.145

17. Reiker ,Pernelle -(2004)EU security policy; contrasting rationalism and social constructivism ,Norwegian institute of international and social affairs ,no.659-p.6

18. Rudi Guraziu –Op.cit.P.32

19. Theories of European Integration EU Integration after Lisbon, www.kai-arzheimer.com/Political-Integration-EU/eu-7-print.pdf

20. Tonra ,Ben and Christiansen ,Thomas,(2004)Rethinking European Union foreign policy –Manchester University Press –Bath.p.47

21. Saurugger ,Sabine ,and Merand Fredric , *comparative European Politics* (2010),Does European integration theory need a sociology ?p.7

22. Ibid.p.7

23. Palmowski ,Jan ,The Europeanization of the Nation state ,Journal of contemporary history 46(3) 2011-p.636

24. Hill ,Christopher and Smith ,Michael,Opcit. p.151

25. Wong, Reuben and Hill ,Christopher,(2011),Opcit .p.10

26. Tonra , Ben (1999).The Europeanization of Irish foreign Affairs ,Irish studies in international affairs.vol.10 .p.161

27. Lucas ,Kirsten -1+1=3?EU-US voting cohesion in the United Nations General Assembly –College of Europe –EU diplomacy paper 07/2012 p.20

28. Reiker, Pernelle (2004)EU security policy; contrasting rationalism and social constructivism ,Norwegian institute of international and social affairs ,no.659-p.9

29. http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/124604.pdf

30. Gabriele Birnberg (2009),The voting behavior of the European union member states in the United nations General Assembly ,The London School of Economics -London, October 2009.p. 169

31. A/HRC/19/L35 ,19March 2012

32. http;//unispal.un.org/UNISPAL.QNSF-Human Rights council adopts 11 resolutions on Iran ,Democratic people

33. Michael Baun ,Europeanization and Domestic Sources, Prepared for the Eleventh Biennial Conference of the European Studies Association ,April 23-25, 2009 Los Angeles, CA by ,Valdosta State University .www.unc.edu/euce/eusa2009/papers/baun_04G.pdf.p31-32

34. Keukeleire ,Stephan Rouba Al –Fattal ,Arnout Justaert ,Roos Van de Cruys ,Key challenges for European Foreign policy debate and book launch ,policy brief . No .9-July 2008 .Leuven Centre for global governance studies –July -2008 p.5-6

35. Reiker ,Pernelle -(2004)EU security policy; contrasting rationalism and social constructivism ,Norwegian institute of international and social affairs ,no.659-p.6

36. Lazic, Mlader and Vuletic, Vladimir -(07-01 November 2007). Nation – State VS. the EU in the perceptions of political and economic elites ;the case of Serbia in comparative ,an integrated project funded by the sixth framework programme of the European Union -Belgrade Team

37. Alan Sked-Why would anyone want to join the EU?.http.www.foreign policy .com14/03/201